تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: بكر حميد جسوم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

لقي الاستثمار الأجنبي المباشر اهتماماً متزايداً من قبل بلدان العالم بمختلف أنظمتها الاقتصادية، وأصبحت البلدان تتنافس فيما بينها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعملت الى اصدار القوانين وتنفيذ الإصلاحات، لما له من إثر في عملية التمويل الدولي بعد انحسار مصادر التمويل الأخرى كالقروض والمساعدات.

هدف البحث الى بيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وهل ان الاضطرابات السياسية أثرت سلباً أو ايجاباً على التدفقات الواردة اليها. وقد توصل البحث الى حزمة من الاستنتاجات لعل من أهمها ان لثورات الربيع العربي وما رافقها من عدم استقرار في الوضع الأمني والسياسي والتي على أثرها توقف الإنتاج وأغلقت المؤسسات اثراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما أدى الى انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الواردة الى مصر.

Abstract:

FDI has received increasing attention from countries around the world in their various economic systems. Countries have been competing to attract more foreign direct investment as a means of financing economic and social development. They have passed laws and implemented reforms because of their impact on the international financing process other financing, such as loans and aid.

The objective of the research is to clarify the reality of foreign direct investment in Egypt and whether the political unrest has either negative or positive affected the inflows to it. The research has reached a package of perhaps the most important conclusions that the Arab spring rebellions and the accompanying instability in the security and political situation and the impact of production and closed institutions had a negative impact on FDI flows, which led to a decline in investment flows coming to Egypt.

أولاً. المقدمة

تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي ، إذ أن أغلب بلدان العالم مهما كانت مستويات تطورها فأنها تتعامل مع هذه الاستثمارات نظراً لما تحققه من عوائد الى الدول المضيفة، إذ أصبحت العديد من البلدان النامية بحاجة ماسة الى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لانخفاض مصادر التمويل الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، وأن البديل الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته بسبب النتائج المترتبة عنه، وبذلك فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى، ولأجل ذلك قامت العديد من الدول العربية بسن تشريعات تمنح

الحوافز المغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل القيود التي تقف في طريقها من أجل استقطاب هذا النوع من الاستثمارات واستغلالها للحصول على مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل لما تعانيه هذه الدول من عجز في تمويل استثماراتها.

ونظراً لاعتماد الاستثمار الأجنبي على المناخ السياسي بشكل أساسي لجلب الاستثمار المعني على المدى الطويل، فرأس المال جبان ولا يتحرك إلا في ظروف آمنة ومستقرة ولذلك سنحاول دراسة هذه الاستثمارات في ظل الاضطرابات والنزاعات التي شهدتها مصر في ظل ما يسمى بالربيع العربي، وما نتج عنها من ارتفاع في درجة عدم التأكد من قبل المستثمرين الأجانب، وتأكد بعض التقارير أن حالة عدم الاستقرار في دول الربيع العربي أدت الى هروب الاستثمارات الأجنبية، إذ بدأت هذه الدول تعاني من انخفاض حاد في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتراجع واضح في تدفقاتها الى مصر ولاشك أن عودة الاستثمارات الأجنبية اليها مرهون بعودة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.

مشكلة البحث: يُعَدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل المهمة اللازمة لدعم اقتصاديات البلدان العربية ومنها مصر بسبب الحاجة الماسة الى هذه الاستثمارات، الا ان ثورات الربيع العربي وما رافقها من عدم استقرار أدت الى هروب الاستثمارات الأجنبية باحثة عن بلدان أخرى ذات مناخ استثماري مستقر.

أهمية البحث: يكتسب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية لما له من أهمية بالغة في تنمية البلدان العربية والحصول على العديد من المزايا التكنولوجية، والعملات الصعبة، والخبرات الإدارية ...الخ، ومن هنا تظهر أهمية ومدى حاجة البلدان العربية ومنها مصر للاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم فإن أي مشكله سياسية أو اقتصادية أو قانونية تحدث فإنها تعيق الاستثمار الأجنبي وتتسبب في طرده وخير مثال ثورات الربيع العربي مما تسبب بخسائر مالية كبيرة لهذه البلدان ومنها مصر.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وهل أن الاضطرابات السياسية (ثورات الربيع العربي) أثرت سلباً أم إيجاباً على تدفقاته.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للاضطرابات السياسية (ثورات الربيع العربي) آثاراً سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومن ثمَّ انخفاضها وتوجهها الى بلدان أكثر استقراراً.

منهجية البحث: استخدم البحث المنهج الوصفي للإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، كما استخدم المنهج التحليلي لتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

نطاق البحث:

- يشمل نطاق البحث المكاني مصر.
- يتضمن حدود البحث الزمانية المدة(2003-2016) والخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على اعتبار أَن هذه المدة شهدت أَحداثاً ومتغيرات أَثَّرت بشكل مباشر في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى البلدان العربية وخصوصاً مصر.

ثانياً. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أحد السمات الرئيسة لظاهرة العولمة، إذ إنها مصدر مهم للتمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، لذلك فإن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لقي أهمية واسعة لأنه مصدراً للحصول على التكنولوجيا الحديثة والتمويل، فضلاً عن ذلك المهارات والخبرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية. (الجبوري، ٢٠١٤، ٥) ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه" ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، الا ان ملكيته اجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية (الهادي، ٢٠١٠، ٥).

ويعرفه الحفيظ بأنه أي توظيف يتم في الخارج لموارد مالية تمتلكها دولة من الدول، أَو أَنه المبالغ المنقولة أَو غير المنقولة التي تعمل على إنشاء مشروع أَو توسيع مشروع قائم، أَو هو توجيه جزء من مبالغ المشروع أَو الخبرات التكنولوجية للعمل في أَماكن خارج الحدود الجغرافية للبلد الأَصلي (الحفيظ، ٢٠٠٥، ٢١).

وقد دفعت الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر المنظمات الدولية الى إيلاء الاهتمام لهذا النوع، وقد عرفته منظمة التجارة العالمية أَن أي مستثمر في بلد ما (البلد الأصلي) يمتلك أَصولاً في بلد آخر (البلد المضيف) لديه القدرة على إدارة ذلك الأصل (عبد الغفار، ٢٠٠٢، ١٤).

ويرى صندوق النقد الدولي أَن الاستثمار الأَجنبي يكون مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أَو أكثر من رأس مال الشركة على أَن ترتبط هذه الخاصية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة (UNCTAD, 2004, 345).

يتبين مما سبق أَن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا استثماراً حقيقياً ذو أَمد طويل في أصول إنتاجية إذ إن هذا النوع من الاستثمار يقوم به فرد طبيعي أَم معنوي (شركة مثلاً) في دولة معينة ويستثمر أمواله في دولة أخرى وأَن المستثمر الأجنبي يكون له تأثير واضح في إدارة المشروع المقام في دولة أخرى غير دولته الأُم التي تمتاز بالاستقرار السياسي وعدم تعرضها للازمات الاقتصادية لكي ينجح سعيه ويحقق هدفه الأساس وهو تحقيق أقصى العوائد والأَرباح.

٢. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك اشكال مختلفة يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر تبعاً للغرض الذي تسعى اليه هذه الاستثمارات ومنها ما يأتي:

أ. **الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بعنصر الملكية:** ينقسم هذا النوع من الاستثمار الأجنبي على عدة أَشكال وهي:

- **الاستثمار المشترك:** أن هذا النوع من الاستثمار تفضله البلدان النامية لأسباب اجتماعية وسياسية لأنه يقلل من درجة سيطرة المستثمر الأجنبي ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية ويسهم في إنشاء فئة جديدة من رجال الأَعمال في الدولة المضيفة لديهم القدرة والكفاءة العالية للاستفادة من خبرة الشركات الأجنبية ولا تقتصر المشاركة على رأس المال فحسب ولكن تشمل الإدارة وبراءة الاختراع والخبرة الى آخره (العبيدي، ٢٠١٢، ٣٣-٣٤). ويتسم الاستثمار المشترك بتقليل المخاطر المحيطة بالمشروع الاستثماري مثل التأميم والمصادرة وغيرها، فضلاً عن التغلب على العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بإجراءات الاستثمار والقضاء على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها البلدان المضيفة، مما يسهل دخول الشركات الأجنبية الى السوق، غير أَن

الاستثمار المشترك يخضع لاحتمال تضارب المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني، الطرف الأجنبي) ولاسيما في حال إصرار الطرف الوطني على نسبة مئوية معينة من المساهمة في رأس المال المستثمر الذي قد لا تتم الموافقة عليه من قبل الطرف الأجنبي مما يخلق مشاكل تؤثر في إنجاز العمل في المشروع الاستثماري ككل، هذا وقد يسعى الطرف الوطني لأبعاد الطرف الأجنبي عن المشروع الاستثماري (التكريتي، ٢٠٠٩، ٨-٩).

- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يكون هذا الاستثمار مملوك بأكمله للمستثمر الأجنبي، ويُعد من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية قبولاً لدى الشركات المتعددة الجنسية (مندور، ٢٠١٠، ١٤). وتتخوف البلدان النامية المضيفة لهذا النوع من الاستثمار من التبعية الاقتصادية والهيمنة على أسواقها الا انه في ظل التطورات العالمية الراهنة تتنافس البلدان مع بعضها البعض على الاستثمار الأجنبي المباشر ذو الملكية الكاملة، كوسيلة لتشجيع تدفق الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب، وقد يؤدي هذا النوع الى الاسهام في إشباع حاجة المجتمع المحلية من السلع والخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الاستيراد والذي يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف، وتمنح هذه الاستثمارات الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في إدارة النشاط الإنتاجي ويكون مسيطراً بالكامل على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها مما يحقق المزيد من الأرباح (حبش، ٢٠٠٨، ١٠٠). وهناك العديد من العيوب المتعلقة بالاستثمار المملوك بأكمله للمستثمر الاجنبي متمثلة في الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية، ولاسيما في بلدان العالم الثالث إذ قامت البلدان النامية بتأميم (٤٥٥) مشروع أجنبي منها (٣٢) في قطاع التعدين و (٤٠) في قطاع البترول في الستينات من القرن العشرين، أما في السبعينات فقامت بتأميم (٩١٤) مشروعاً (الزبيدي، ٢٠٠٨، ١٦).

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية ويشمل:

- **الاستثمار في المناطق الحرة:** المنطقة الحرة وهي المنطقة التي تكون داخل نطاق الدولة إذ تقبل بدخول الواردات لها من غير تعرفة كمركية أو رسوم، والتي تقوم فيما بعد بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها بعد اجراء تعديلات بسيطة عليها، تعمل المناطق الحرة على تهيئة بيئة تسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا والترويج للصادرات وغير ذلك من النشاطات كتعقب الشحن والتوزيع والتخزين والنقل فضلاً عن ذلك فلها تأثير في عمليات التنمية الاقتصادية لما تحققه من قيم مضافة تولدت نتيجة تشغيل هذه المشاريع، وترغب معظم الشركات العابرة للقارات بالاستثمار في المناطق الحرة، وإن الهدف المهم من إقامة المناطق الحرة هو لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فيتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا يوجد مثلها في باقي المناطق من الدول المضيفة (السعيدي، ٢٠٠٧، ٣٠-٣١)، كإعفاء الشركات الأجنبية العاملة من ضرائب الدخل، وسهولة الاقامة للعاملين، وتوفير الطاقة بسعر مناسب، والحرية في تحويل الأرباح الى الخارج، واعفاء المواد المستوردة من الرسوم الجمركية، وانعدام عملية التأميم لتلك المشاريع، أما الفوائد التي تعود بها المناطق الحرة على الدولة المضيفة فمنها المساعدة في زيادة الصادرات، وتفعيل قطاع النقل والخدمات، والمساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة، وتوفير النقد الأجنبي، والمساهمة في توفير فرص عمل لأعداد من العاطلين (العبيدي، ٢٠١٢، ٣٥-٣٦).
- **الاستثمار في المشاريع او عمليات التجميع:** تكون هذه المشاريع على شكل اتفاق بين طرفين هما الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الطرف الأول بموجب هذا الاتفاق بتجهيز الطرف الثاني

بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لكي يتم تجميعها وتصبح منتج نهائي (الاعرجي، ٢٠٠٦، ١٢٨) هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يكون في شكل تجهيز الطرف الاجنبي للطرف الوطني بالتكنولوجيا والخبرات الضرورية للقيام بالعملية الإنتاجية كما هو الحال في الدول النامية (سعدالدين، نايف، ٢٠١٥، ٢٠٦)، ومما يمكن الإشارة إليه أَن مشاريع التجميع تأخذ أَحد أَشكال الاستثمار أَما شكل استثمار مشترك وإما تملك كامل لمشروع الاستثمار بالنسبة للطرف الأجنبي (الجبوري، ٢٠١٦، ١٥١).

٣. أثار الاستثمار الاجنبي المباشر:

أ. **أَثر الاستثمار الأجنبي المباشر في هيكل السوق المحلي:** تمتاز الشركات متعددة الجنسية بحالة احتكارية في أسواق البلدان المضيفة، وهذا يعود إما لانفراد تلك الشركات في إنتاج نوع او سلعة متميزة لا يوجد لها بديل فيما يخص تلك الأسواق أَو باستحواذ تلك الشركات على نسبة عالية من طلب الأسواق لهذه السلع الذي يكفل لها القيادة السعرية، ولهذا فإن الأثر السلبي على الأسواق الوطنية يكون عن طريق اعتراض الشركات المحلية العديد من المشاكل عند تصريف منتوجها ويتطلب هذا الأَمر على البلد المضيف أَن يتخذ إجراءات حمائية للصناعات الناشئة أي وضع اطار تشريعي وتنظيمي يتكفل باستمرار عمل هذه الشركات (محمد، ٢٠٠٤، ١٣٤-١٣٥)، وقد تضطر الشركات المحلية ذات المقدرة الضعيفة في الابتكار الى التنحي أَو أَن تكتفي بشريحة محددة من الأسواق التي أُهملت من قبل الشركات متعددة الجنسية، ومن جهة أخرى قد تسعى الشركات المحلية الى التقليد والمحاكاة مما يعطي للأسواق المحلية دافع لارتقائها (كاكي، ٢٠١٣، ٩٩).

ب. **إثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سعر الصرف:** إنَّ رأس المال الأجنبي المتدفق يترك تأثير سلبي في أداء السياسة النقدية وبالأخص في البلدان النامية عن طريق التأثير في أسعار الصرف واستقرارها ومعدلات التضخم فرؤوس الأموال المتدفقة الى الداخل ستؤدي الى تقييم عملة البلد المضيف بأكثر من قيمتها فتكون أسعار الاستيراد منخفضة وأسعار الصادرات مرتفعة والذي يؤدي بدوره الى الزيادة في عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف الحقيقي (الكواز، العبادي، ٢٠٠٧، ٦-٧).

ج. **أَثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات هو عبارة عن حساب سنوي لكل المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال مدة زمنية معينة فيما بين الأشخاص المقيمين في دولة معينة والأشخاص المقيمين في دول أخرى، ويعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل من خلالها الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي وبالعكس، ولهذا فإن توازن ميزان المدفوعات في البلد يصب في مصلحة الاقتصاد وصناع السياسة لأنه يقدم معلومات كثيرة ومفيدة حول موقف البلد من الاقتصاد الدولي وعلاقته مع العالم الخارجي (كاكي، ٢٠١٣، ٩٤).

عادة ما يكون إثر الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات في البلد المضيف ايجابياً ناتجاً عن زيادة حصيلة ذلك البلد من رؤوس الأموال الداخلة إليه وخاصة النقد الأجنبي، فضلاً عن ذلك فإن الشركات غير الوطنية من خلال اتصالها الدولي وخبرتها في شبكة الأسواق العالمية فضلاً عن سمعتها التي ترتبط باسمها والعلامة التجارية فإن تلك الشركات تعطي للبلدان المضيفة إمكانية أَكبر لزيادة نصيبها من الصادرات وغزو أسواق التصدير، وقد تكون تلك الآثار على ميزان المدفوعات في الأمد المتوسط سلبية لأَن نشاط الشركات متعددة الجنسية سيؤدي الى زيادة واردات السلع والخدمات الوسيطة بالنسبة للبلد المضيف وستبدأ هذه الشركات في تحويل أرباحها الى الخارج،

فضلاً عن دفع الفائدة على التمويل الذي تتلقاه هذه الشركات من البنوك في الخارج، و تدفع رواتب العمال الأجانب في هذه المشاريع الى الخارج، وهناك تكاليف غير مباشرة تؤخذ بعين الاعتبار في حالة عدم كفاية الايراد الجاري من النقد الأجنبي للبلد المضيف لخدمة الاستثمار الأجنبي، و تقوم الشركة نفسها في الحد من صادرات الفرع التابع لها في البلد المضيف إذ غالباً ما يغفل الفرع منافسة الشركة الأُم في الأسواق العالمية، أو قد لا تسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا الى أسواق محددة وهذا يُدعى (بشروط التقييد) (الاسرج، ٢٠٠٦، ١٤٤-١٤٥).

ثالثاً. الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

حرصت الحكومة المصرية على توفير بيئة تشريعية مناسبة للمستثمر فقامت بإصدار التشريعات لتنظيم وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية على أَرضها، فصدر القانون رقم 156 لعام 1953، وبعده صدر القانون رقم 65 لعام 1971، ومن ثم القانون رقم 43 لعام 1974 والذي تم تعديله بالقانون رقم 32 لعام 1977، وفي عام 1989 تم اصدار القانون رقم 230 والذي منح مزايا وحوافز للمستثمر الأجنبي أهمها، اعطاء المستثمر الأجنبي دور كبير من غير مشاركة محلية ومنحه الحق في تملك الأراضي والعقارات ومساواته مع المستثمر المحلي من حيث مصادر الطاقة وغيرها من المدخلات، فضلاً عن اعفاء أرباح المشروعات الأجنبية الصناعية والتجارية من الضرائب ولمدة 5 سنوات، ولا يسمح بتأميم المشاريع او مصادرتها، وأجاز للمستثمر الأجنبي فتح حساب بالنقد الأجنبي بالمصارف الوطنية (الجبوري، ٢٠٠٨، ١٦٨-١٦٩).

بعد ذلك شرع قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لعام (1997) بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ليحل محل القانون رقم (230) لعام (1989) بهدف توحيد المزايا والضمانات والوضوح بإجراءات الاستثمار، وحرصاً من المشرع على إعادة الثقة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال منحهم حزمة من الضمانات والحوافز، فقد تضمن القانون ثلاثة أبواب شمل الباب الأول الأَحكام العامة وتناول الباب الثاني ضمانات الاستثمار وشمل الثالث حوافز الاستثمار.(عوض الله، ٢٠٠٦، ٦٥) ثم واصلت الحكومة المصرية إجراء التعديلات على التشريعات المتعلقة بالاستثمار، فشرع القانون رقم (14) لعام (2004) والمتعلق في تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار، وبعدها تم اصدار القانون رقم (94) لعام (2005) والمتعلق في تعديل جزء من احكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم (8) لعام (1997) بشأن إلغاء الإعفاءات الضريبية لثبات ضعفها في تشجيع الاستثمار، وتوحيد معايير إنشاء الشركات والتمتع في الضمانات، فضلاً عن تنظيم ملكية العقارات والأراضي، وقبول انتقال الشركات التي تعمل في نظام المناطق الحرة الى العمل في نظام الاستثمار الداخلي وتنفيذ مبدأ الفصل فيما بين ملكية الشركات وادارتها وفقاً لقواعد حوكمة الشركات (الجبوري، ٢٠١٤، ٢١٣).

ولا تزال مصر مستمرة في خطواتها الى الأَمام حتى انعقاد مؤتمر شرم الشيخ عام (2015) وإصدار قانون الاستثمار رقم (17) لعام (2015) والذي بواسطته تم إزالة العديد من المعوقات أَمام المستثمرين (محمد، بدون سنة، 30).

رابعاً. تحليل اتجاهات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوراد الى مصر

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الى مصر انتعاشاً ملحوظاً نتيجة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة المصرية منذ عام 2004 كما يتضح من الجدول (14)، فقد اخذت تزداد بوتيرة متزايدة حتى بلغت اعلى مستوى لها في عام (2007) بحوالي (11578) مليون دولار ويعود سبب

هذه الزيادة الى الجهود المبذولة من قبل الحكومة لتهيئة مناخ الاستثمار، منها اجراء التعديلات على التشريعات المتعلقة بضمانات وحوافز الاستثمار، وتسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لإنجازها، وتواصل ارتفاع أسعار النفط والمعادن ما أدى الى جذب مزيد من الاستثمارات الى الصناعات والخدمات المتعلقة بقطاع النفط والغاز، فضلاً عن التزامها بتطبيق برنامج التحول الى الملكية الخاصة (الخصخصة) مع التركيز على القطاع الخدمي مما أدى الى جذب حصه اكبر من الاستثمارات من خلال الشركات متعددة الجنسية، بالإضافة الى التحرير المستمر للقطاعات الفرعية المكونة للقطاع الخدمي وبالأخص قطاع الخدمات المالية والسياحية والبناء والاتصالات (تقرير مناخ الاستثمار، ٢٠٠٧، ٥٩)، في حين انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة بعد ان حققت قفزات متتالية خلال السنوات الست الأخيرة، فبلغت حوالى (6712) مليون دولار في عام (2009) بسبب الازمة المالية العالمية وتداعياتها، إضافة الى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي والذي أدى الى تراجع صفقات التملك والاندماج، وتأجيل مشاريع التنمية والتي تتضمن نصيب اكبر من الاستثمار الأجنبي.

إلا أنها استمرت بالانخفاض لتسجل قيمة سالبة مقدارها (483-) مليون دولار في عام (2011) بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر والتي أدت الى انعدام الاستقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية والذي أثر بشكل سلبي على انخفاض الاستثمارات، ثم أخذت بعد ذلك بالزيادة حتى سجلت قيمة قدرها (8107) مليون دولار في عام 2016 بعد اتخاذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات واعتمادها حزمة من الإصلاحات من أجل تحسين بيئتها الاستثمارية ومن هذه الإجراءات اصدار قانون رقم (17) لعام (2015) الذي أزال العديد من المعوقات أمام المستثمرين، فضلاً عن زيادة عدد المشاريع الاستثمارية في الدول العربية وحلت مصر بالمرتبة الأولى بالنسبة للدول المستقبلة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام (2016).

الجدول (١) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى مصر للمدة (2003-2016)

(مليون دولار)

السنة / البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مصر	237	1253	5376	10043	11578	9495	6712	6386	-483	6031	4256	4612	6925	8107

المصدر:

- UNCTAD (2005) (World Investment Report 2005: Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, NEW YORK and Geneva, p303-306.
- UNCTAD (2011) (World Investment Report 2011: non-Equlty modes of international production and development) U.N, New York and Geneva, p187 -189.
- UNCTAD (2017) (World Investment Report 2017: Investment and the digital economy) U.N, New York and Geneva, p222-224.

خامساً. الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

١. ان لثورات ما تسمى (بالربيع العربي) وما رافقها من عدم استقرار في الأوضاع السياسية والأمنية والتي على أثرها توقف الإنتاج وأغلقت المؤسسات اثراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر مما أدت الى انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الواردة الى هذه البلدان وخصوصاً مصر، حيث انخفضت في فيها لتسجل قيمة سالبة مقدارها (483-) مليون دولار في عام 2011.

٢. ان مصر وبالرغم من إصدارها القوانين والتشريعات وقيامها بالإصلاحات الاقتصادية وابرامها للاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف لحماية وتشجيع المستثمر الأجنبي فأنها لاتزال تعاني (وبدرجات متفاوتة) من معوقات تقف امام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فانعدام الاستقرار السياسي والأمني، وفشل السياسات الاقتصادية، ومحدودية الأسواق العربية، وعدم توافر البنية التحتية المناسبة، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وغيرها الكثير من المعوقات أدت الى ارتفاع تكاليف الاستثمار فيها مما اسهم في خلق بيئة غير مناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣. ان فرضية الدراسة تتطابق مع ما تم التوصل إليه من نتائج فيما يتعلق بالأثر السلبي لثورات الربيع العربي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى هذه البلدان والتي أدت الى انخفاضها.

المقترحات:

١. تبني سياسات اصلاح اقتصادي مناسبة في مصر وعدم اللجوء الى النماذج الجاهزة التي تفرضها المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لها.

٢. العمل على تطوير الأسواق المالية العربية من حيث حجمها وعمقها لكي تتمكن من الوقوف امام المنافسة الدولية القوية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية عن طريق التعديلات المناسبة في التشريعات التي تحكم عمل هذه الأسواق واعتماد مبدأ الشفافية في حركة تلك الأسواق وتقوية المؤسسات الساندة للأسواق المالية.

٣. لكي تستطيع بلدان الربيع العربي بشكل عام ، ومصر بشكل خاص من تعزيز موقعها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ذات التكنولوجيا الحديثة عليها وضع القوانين والتشريعات الخاصة التي تعمل على تنظيم التدفقات الاستثمارية وتحديد نوع التكنولوجيا الواجب استيرادها والتي تطابق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين إنتاجية العمل من خلال الانفاق على التعليم والتدريب، وزيادة الانفاق الحكومي على أنشطة البحث العلمي، مما يؤدي الى زيادة التحفيز من اجل اكتساب المعرفة وزيادة مستوى الابداع والاختراع، بالإضافة الى ضرورة تحسين الوضع الأمني العامل الأساسي والحاسم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

سادساً. المصادر:

المصادر العربية:

١. الاعرجي، كاظم سعد عبد الرضا، (2006)، واقع ومستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (١)، العدد (١)، السنة الثالثة.

٢. التكريتي، بلال عبدالحق عبدالكريم، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر ومستقبل الصناعة النفطية في العراق دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٣. الجبوري، زياد محمود حمد علاوي، (2014)، الضرورات الاستراتيجية والظروف الملائمة لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٤. الجبوري، عبدالخالق دبي، (2016)، إثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر العراق أنموذجا للمدة 2003-2013، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (18)، العدد (2).
٥. الجبوري، عبدالرزاق حمد حسين، (2008)، تحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس أثره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. الجبوري، عبدالرزاق حمد حسين، (2014)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
٧. حبش، بهاء أنور، (2008)، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (11)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٨. الزبيدي، محمد ناجي محمد، (2008)، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في انماء المناطق الحرة دراسة نماذج مختارة لبلدان اسيوية الصين-الامارات العربية المتحدة-العراق، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٩. سعدالدين، رباح جميل، نايف، برزان منشد صالح، (2015)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في تركيا للمدة 1980-2010، مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٥)، العدد (٢).
١٠. السعيدي، أسامة علي كاظم حسين، (2007)، دراسة تحليلية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان العربية (مصر-الأردن) حالة دراسية للمدة 1991-2005، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
١١. عبدالحفيظ، صفوت احمد، (2005)، دور الاستثمار الأجنبي في تطور احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
١٢. عبدالغفار، هناء، (2002)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا، بيت الحكمة، بغداد.
١٣. العبيدي، فاضل محمد، (2012)، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
١٤. عوض الله، صفوت عبدالسلام، (2006)، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية للأثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار المباشر الى الدول النامية، مجلة الامن والقانون-اكاديمية شرطة دبي-الامارات، المجلد (14)، العدد (1).
١٥. كاكي، عبدالكريم، (2013)، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، بيروت.
١٦. الكواز، سعد محمود، العبادي، عمر غازي، (2007)، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسية لعينة من الدول العربية، متاح على الموقع التالي بتاريخ 2017/12/7 www.iefpedia.
١٧. محمد، حسين محمد مصلح، (بدون سنة)، التطور التشريعي للاستثمار في مصر واثرة على جذب الاستثمار، متاح www.Law.tanta.edu.eg.

١٨. محمد، زيدان، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال-نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
١٩. مندور، عصام عمر، (2010)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
٢٠. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2007)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007، الصفاة، الكويت.
٢١. الهادي، سليمان عمر، (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
٢٢. الاسرج، حسين عبدالمطلب، (2006)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: الواقع والطموحات، شؤون اجتماعية-الامارات، المجلد (٢٣)، العدد (92).

المصادر الأجنبية:

1. UNCTAD (2004) (World investment Report 2004: The shift Towards services) U.N New York and Geneva.
2. UNCTAD (2011) (World investment Report: Towards a new Generation of investment policles) U.N, New York and Geneva.
3. UNCTAD (2017) (World Investment Report 2017: Investment and the digital economy) U.N, New York and Geneva.
4. UNCTAD (2005) (World Investment Report 2005: Transnational corporations and the Internationalization of R&D) U.N, NEW YORK and Geneva.